مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

# حملة فقهيَّة إيرانيَّة.. لإسكات المرجع كمال الحيدري

رشيد الخيُّون

نوفمبر ٢٠٢٠م

صدرت بيانات من فقهاء حوزة قمَّ الإيرانيَّة ضد المرجع كمال الحيدري، وهو عراقي الولادة والنشأة، وكانت دراسته بكربلاء والنَّجف ثم قمّ الإيرانيَّة، وحسب ما ورد في موقعه الرَّسمّي بأنه مِن عائلة عربية «المحتد والمغرس».[١] عُرف الحيدري، وشاع اسمه، عبر محاضراته التي كانت تنقلها فضائية «الكوثر» الإيرانيَّة، وبعد أنْ أوقفت الفضائية المذكورة بث محاضراته، بسبب عدم انسجامها مع الخط الفقهي العام والولائي الخاص، وما فيها مِن البحث والتّشكيك في الرِّوايات، التي يعتبرونها ثابتة، تأسست عليها مسائل كبرى في المذهب، لذا نقدها ومحاولة زحزحة القول بصحتها تُعد مسألة خطيرة. بعد فضائية «الكوثر» اعتمد تلاميذه في بث محاضراته على اليوتيوب، فأصبحت رائجة أكثر مِن السَّابق.

يعتمد كمال الحيدري في تثبيت آرائه على المصادر التي بين يديه، سواء قدَّمها كلاماً أو كتابةً، ويُحضر المصادر التي يحتاج إليها، بالجزء والصَّفحة، ويستقريها واحداً واحداً أمام الحضور ثم يعطي رأيه. اعتبر الكثيرون من الفقهاء الإماميين بأن آية الله الحيدري يهدف إلى التَّشكيك في الثَّوابت التي عليها المذهب، أما هو فيعتبر نفسه الأحرص على المذهب، وما يُقدمه مِن نقد عبر البحث ما هو إلا لتصحيح العقيدة، وكان مؤسس المرجعية الإمامية الشَّيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان العكبري (تـ ٤١٣هـ)، قد قام بمهمة مشابهة، عندما صحح أحاديث وآراء أستاذه، وأحد المعتمدين عند الإماميَّة برواية الحديث، الشيخ الصَّدوق القُمَّي (تـ٣٨١هـ) في كتابه «تصحيح عقائد الإماميَّة»، وكان كتاب أستاذه تحت عنوان «الاعتقادات في دين الإماميَّة». بمعنى أن هذا الأسلوب كان معروفاً في النّقد ومسموحاً به، مع ما يُثيره مِن غضب الآخرين، ولكنَّه موجود.

---

(١) موقع المرجع الدِّيني السيد كمال الحيدري، «نبذة عن حياته»، الاسترجاع في: ٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، http://alhaydari.com/ar/about/.

إن فكرة الحيدري الأساسيَّة هي العودة لكتاب القرآن، في نقد الرِّوايات، مع أنَّ هناك، حسب الحيدري، مَن حمل القرآن تفسير وتأويل خارج واقع النُّصوص، فالآية مثلاً: «وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (سورة البقرة: ١٢٤)، يأخذها الفقهاء ويفسرونها على أنها تخص «الولاية» أو «الإمامة» الإلهيّة التي رست على علي بن أبي طالب (اغتيل ٤٠هـ) وأولاده وأحفاده الأحد عشر مِن بعده، وآخرهم الإمام الغائب، والذي يُعد الولي الفقيه نائباً له، ليس في الفقه كبقية المراجع إنما في السِّياسة ومزاولة السِّلطة باسمه، أيّ الولاية الكبرى، وممكن تسمية هذه الولاية بالحاكميَّة(راجع: الخميني، الحكومة الإسلاميَّة، بيروت: دار الطَّليعة ١٩٧٩)، وهي عين ما يُقابلها عند الإسلاميين السُّنّة، إلا أنَّ الأخيرة حاكميَّة مباشرة، وليست عن نيابة الإمام(راجع: المودودي، الحكومة الإسلاميَّة، ترجمة أحمد إدريس، جدة: الدَّار السُّعوديَّة للنشر والتَّوزيع ١٩٨٤). لكنَّ الحيدري يرى، وعبر مَن اعتمدهم مِن الفقهاء الإماميَّة، أنَّ هذه الآية خاصة بإبراهيم الخليل، وأنَّ طلبه أو سؤاله «ومِن ذريتي»؟! قد أجاب عليه القرآن بشكل واضح «لا ينال عهدي الظَّالمين»، فالذرية هنا غير مشمولة.

كذلك عمل آية الله الحيدري مراجعة لما عُرف بالنص الجلي والنَّص الخفي، وأن ما جاء في الخطبة النَّبوية بغدير خُم (١٨ ذو الحجة، العاشرة مِن الهجرة)، وكانت بعد العودة مِن حجِّة الوداع، ليكون نصها عند مَن سمعها يختلف عمَّا عند مَن وصلته عبر الرِّوايَّة، وهذا يتفاوت ما بين الضَّرورة والاستدلال، فالسماع المباشر ضرورة ونقلها عبر الرّوايَّة يكون استدلالاً يقبل الشَّك. بطبيعة الحال خوض النقاش أو الجدل في مسألة الإمامة ينال مِن ولاية الفقيه بصفة مباشرة؛ لأنها مبنية، مثلما مرَّ بنا، أساساً على تثبيت روايات الإمامة، وهي المختلف عليها. استعرض الحيدري أيضاً الأساليب التي كانت تُعطى بها النُّصوص، وفيها مقابل دفع أموال، مثلما جاء في كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي (تـ ٥٩٧هـ)، ويقصد الأحاديث الموضوعة. كذلك كشف الحيدري للجمهور، وهذا غير محبذ تداوله، عمَّا يراه الفقهاء مِن أنَّ التَّلفيق الذي يخدم الدِّين أو المذهب فلا بأس به. كلّ هذا لا يقبله الآخرون، بحالٍ مِن الأحوال.

قُدمت نقود عنيفة ضد الحيدري، فبعد كلّ محاضرة تُبث له على الإنترنيت، مِن موقعه الرَّسمي، أو «اليوتيوب»، يظهر مَن يرد عليها، مِن فقهاء الشِّيعة حتى هناك ويتهمه بالتزوير والكذب والعَمالة، ومعلوم أن الرُّدود لا تستطيع تكذيب الحيدري، لأنه يُبرهن على رأيه بالمصدر، الذي لا يُشك بأنه قام بتلفيقه، فالذين يردون عليه يحاولون تفنيده عبر تفسير الرِّوايات ومقاصدها، بما يخدم ما يعتقدون به، وهذه على ما يبدو حجةٌ ضعيفة مقابل برهان المصدر.

أما لماذا تصاعد الغضب على آية الله كمال الحيدري، ومِن جماعة فقهاء حوزة قُمَّ، بما هو أكثر مما واجهوا به آية الله محمد حسين فضل الله (تـ٢٠١٠م)، في التسعينيات من القرن الماضي، وبعد أن اعتزل من علاقته الفقهية بحزب الله اللبناني، وشيّد مرجعيته الخاصة بعد وفاة الخميني بعيداً عن الولي الفقيه علي خامنئي، وذلك عندما نفى روايات الإساءة لفاطمة الزَّهراء (تـ١١هـ)؟! أنّ السبب فيما يكشفه الحيدري، وما يحاول تصحيح المواقف التي بنيت على ما ورد في الرِّوايات، حتى بشأن الإمامة نفسها، وأموال «الخُمس»، و«العصمة»، هي مسائل غير مسموح خوض النِّقاش فيها، أو البحث بدافع النَّقد والتَّصحيح، على اعتبارها مِن المُسَلمات، فكيف والحيدري ينسفها مِن الأساس بما يُقدمه مِن نقد وتمحيص لها، ومنه تشكيك في صحتها.

هذا، مع علمنا أن كمال الحيدري تناول في دروس ومحاضرات عديدة نقد فقهاء السُّنَّة، وما خص الفترة الأمويَّة خصوصاً، وما يتعلق بابن تيمية (تـ٧٢٨هـ) وبقية فقهاء السُّنة خصوصاً الحنابلة منهم، قبل أنَّ يبدأ بنقد التُّراث الشِّيعي الإمامي،

ويتوصل إلى أنّ كلَّ ما بني على الرِّوايات بحاجة إلى تقويم، وأن ليس هناك مِن مذهب بريء من المباني التي شكلتها تلك الرِّوايات المختلف عليها، والتي نقلها رجال يصيبون ويخطئون.

إن القضية التي فجرت الموقف ضد آية الله الحيدري مؤخراً، بما هو أكثر مِن الرُّدود وأعنف في الخطاب الموجه ضده، وتكاتف بها فقهاء الحوزة الدِّينية بقُمَّ الإيرانيَّة، هي كشفه بالمصادر لفتاوى وآراء فقهاء الشِّيعة الإماميَّة الأقدمين والمتأخرين منهم، في تكفير أهل السُّنَّة والجماعة، وكلِّ مَن لا يعتقد بالإمامة كأصل مِن أُصول الدِّين، أي مَن لا يقر بنص الوصيَّة لإمامة علي بن أبي طالب (اغتيل ٤٠هـ)، وبالتالي ينكر تداول الإمامة بين اثني عشر إماماً، ومنها نفي وجود الإمام المنتظر، وفق الرِّواية الإماميَّة الشِّيعية الإماميَّة، أن يكون الإمام الثَّاني عشر محمد بن الحسن العسكري، والذي حسب الرّواية أنه غاب عام ٢٦٠هـ، غيبته الصّغرى و٣٢٩هـ غيبته الكبرى، والانتظار مستمر حتَّى يومنا هذا، وما بني على هذا الغياب مِن نظرية في الحُكم عُرفت بولاية الفقيه العامة المطلقة، والتي تطبقها إيران في الحكم حالياً، منذ ١٩٧٩؛ وأنَّ هذا التكفير يشمل الزَّيدية والإسماعيلية وفرق الشِّيعة كافة مِن غير الفرقة الإماميَّة أو الاثني عشريَّة. غير أنَّ تشدد فقهاء إيران ضد طروحات الحيدري تتعلق بموضوع تبني إيران للتقريب بين المذاهب، وكان قديماً نشأ بين حوزة قم بوجود آية الله حسين البروجوردي (تـ ١٩٦١)، وشيخ الأزهر محمود شلتوت (ت ١٩٦٣)، غير أنَّه في السَّابق كان التَّقريب بعيداً عن الكسب المذهبي على أساس السِّياسة، أما الآن فالتَّقريب يُستغل لصالح ولاية الفقيه، هذا جوهر ما أغاظ فقهاء إيران، وعلى وجه الخصوص المقرب مِن علي خامنئي الشيخ محسن الآراكي.

ذَكر الحيدري فتاوى فقهاء الشِّيعة لأهل السُّنَّة في برنامج «المراجعة» (حوار الدِّين والعلمانيَّة) الذي قدمته الفضائية العراقية الرَّسمية[٢]، وكانت الحلقة الخامسة مع كمال الحيدري، والتي بُثت في (١٨/١٠/٢٠٢٠م) وهي التي توقف بإثرها البرنامج، وأثارت غضب الكثيرين، واجتمعوا على اتهام الحيدري ببث الفتنة بين المسلمين، مع أنّ المحتجين أنفسهم لم ينسوا ذِكر تكفير فقهاء السُّنة للشيعة! كنتُ أحد ضيوف هذا البرنامج، مِن القناة العراقيَّة الرَّسمية، والتي لم يحصل أن تذكر النظام الإيراني بكلمة مضادة، لذا شعرتُ بالإحراج الذي كان المُقدم به، عندما تناولتُ الحاكمية بشقيها الإسلام السياسي الشَّيعيّ والسُّنِّيّ، وما أشرت به عن فشل الإسلاميين في تجارب الحُكم مِن إيران إلى السُّودان ومصر وأفغانستان، وما تعرض له المرجع محمد كاظم شريعتمداري (ت١٩٨٥) مِن قسوة على يد تلامذته رجال الثَّورة الإيرانيَّة، وفي مقدمتهم الخميني، وكان هو الذي أنقذ الأخير مِن الإعدام بمنحه درجة اجتهاد عام ١٩٦٣ ليكون آية الله وكان حينها لم يكن مجتهداً ، وحسب القانون الإيراني الملكي لا يُعدم ولا يُحكم بالإعدام المجتهدون.[٣] وكان جزاء شريعتمداري أن يُسجن في داره ويمنع من الطَّبابة في الخارج، ويُدفن سراً.[٤] أقول مِن حقَّه وهو يرى مَن يُخطف لا يعود، ومَن يقتل لا حرج على قاتله. غير ما طرحه الحيدري كان الأخطر.

كان وراء ذِكر الحيدري لهذه الفتاوى هو سؤال مقدم البرنامج الإعلامي سعدون محسن ضمد عن التقريب بين المذاهب، وكان ضمد أحد تلاميذ الحوزات الدِّينية ومرَّ بتجربة في العمل الإسلامي المؤيد لولاية الفقيه الإيرانيَّة، قبل أنَّ يخرج منها ويتبنى المدنيَّة، ويصبح أحد البارزين في نقد التجربة الإسلاميَّة في الحكم والعمل السِّياسي عموماً.

---

(٢) انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=TzNqt3JWxEA للحلقة الأولى.

(٣) آية الله أبو الفضل البرقعي، **سوانح الأيام**، ترجمة: سعد رستم، (بدون مكان، دار العقيدة، ٢٠١٣)، ١٠٣.

(٤) آية الله رضا الصَّدر، **في سِجن ولاية الفقيه**، ترجمة: علي مهدي، (بدون مكان، فجر الولاية، بدون تاريخ)، ١٩ وما بعدها.

سأل مُقدم برنامج «المراجعة» الحيدري عن التّقريب بين المذاهب، واستمرار الحوار للوصول إلى الوحدة الإسلاميَّة، وإبعاد شبح التَّكفير، فكان جوابه: لا فائدة من الحوار والتكفير المتبادل موجود في المنظومات الفقهيَّة، للسُّنَّة والشِّيعة، وفق المجال المعرفي والرِّوائي أو الإخباري، ففي الجانب المعرفي أنَّ كلَّ فقيهٍ يعتبر نفسه مالكاً للحقيقة المطلقة، بينما الحقيقة حسب الحيدري، في المجال الفقهي ليست مطلقة إنما اجتهادات، أما المشكلة الأكبر فهي في الرِّوايات وقراءة النَّص على أنَّه الحقيقة المطلقة، لذا إذا أرادت المذاهب الحوار فلا بد مِن حل المجال المعرفي أولاً، وعرض الرِّوايات على النّص القرآني، هل تتوافق معه أم لا؟! وكلُّ ما لا يتوافق يُترك، فالقرآن تكلم بلغة الأُمة وليس بلغة المذهب، لكنَّ ما هو موجود، عند الفقهاء، الآن هي لغة المذهب وليس الأُمة. فكيف يكون الحوار والإيمان بفتاوى التكفير ما زال سائداً ومتخذاً به!

حسب الحيدري، أنَّ مسألة الإمامة عند الشِّيعة مِن أُصول الدِّين التي لا تمس، والتي لا اجتهاد ولا تقليد فيها، لأنَّها حقيقة مطلقة، شأنها شأن التَّوحيد والنُّبوة يُكَفَّر ناكرها، بينما عند السُّنَّة هي جزء مِن الشَّريعة أيّ مسألة فرعية وليست أُصوليَّة، عند الشِّيعة من ضرورات الدِّين أو الإيمان، وناكرها لا توحيد له، أما عند السُّنَّة مِن ضرورات الشَّريعة، وحسب القرطبي في كتابه «المُفهم مِما أشكل مِن كتاب مسلم»، والكلام للحيدري، أنَّ الشِّيعة ينكرون الضَّرورة في الشَّرعيّة، أي أن انعقاد الخلافة ضرورة والمُنكر لها مقطوع بفسقه، ومختلف بتكفيره (٦ ص ٢٤٩). أما فقهاء الشِّيعة فيعتبرون الإمامة أصلاً وركناً في الدِّين، بل ومِن أهم العقائد الدِّينية، وحالها حال التَّوحيد والرِّسالة، مَن لا يعترف بها لا إيمان له.

أتى الحيدري، في برنامج «المراجعة، والذي أثار الزَّوبعة ضده، برأي العلامة الحلي (تـ ٧٢٦هـ) في «منتهى الطلب» (٨ ص ٣٦٠): «إنَّ الإمامة مِن أركان الدِّين وأُصوله، وقد عَلم ثبوتها مِن النَّبي ضرورة، فالجاحد لها يكون كافراً». كذلك أتى برأي الشَّيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) في «أوائل المقالات» (ص ٤٤): «واتفقت الإماميَّة أن مَن أنكر إمامة الأئمة وجحد ما أوجبه الله مِن فرض الطَّاعة، فهو كافر ضال». ثم أتى بآراء: صاحب «بحار الأنوار»، وصاحب «الحدائق النَّاضرة»، ومِن المعاصرين ذِكر رأي آية الله أبي القاسم الخوئي (ت ١٩٩٢). وأتى باختلاف فقهاء الشِّيعة حول التّكفير، فمَن قال بكفر الناكرين للإمامة التام، ومَن قال بإسلامه وعدم إيمانه، أيّ أنه مسلم وليس مؤمناً، الإسلام الظاهر والكفر الباطن.

تضمن هذا التكفير ليس السُّنَّة فقط، بل بقية الشِّيعة غير المعتقدين بالأئمة الاثني عشر، مثلما تقدمت الإشارة. أما عن رأي الحيدري نفسه، فيقول إنه كان سابقاً على رأي مَن ذَكر من الفقهاء، لكنه تحول إلى عدم الاعتقاد بالجذر المعرفي ولا الدَّليل الروائي أو الإخباري، أي أنه لا يملك الحقيقة وبالتالي ليس لديه، من المسلمين كافة، مَن هو مسلم ظاهر وكافر باطن، إلا مَن أنكر النبوة فهذا خارج مِن الإسلام، ولكن هذا بحكم الإيمان والعقيدة، أما القتل فلا يراه على الإطلاق، لا للمسلم الذي خرج عن الإسلام وارتدّ ولا لغير المسلمين، إذا لم يحملوا السّلاح وهذا أمر آخر، وأنه لم ير مِن أساتذته مَن توصل إلى ذلك، إنما توصل إلى ذلك من قراءاته وبحثه.

عندما سئُل آية الله كمال الحيدري عن وجود فقهاء سُنة وشيعة يتجاوزون هذا التَّكفير، فكان جوابه: لستُ مطلعاً كثيراً على رأي لأحدهم لا يعتبر الشِّيعة مخالفين، وأنهم بإنكار الخلافة حسب ما تحقق بعد وفاة الرَّسول، أنكروا وجحدوا بضرورة شرعية، أما عن فقهاء الشِّيعة فقال عبارة يتداولها الفقهاء عندما يصرون على تأكيد قضية ما: «أما المدرسة الشيعية فأقول بضرس قاطع لا يوجد عالم شيعي، إلا ويحكم بكفر المسلمين جميعاً باطناً»، وهو بذلك لا يعتبر وجود فائدة مِن التقريب بين المذاهب، وهذا التكفير موجود ويتداول بين الأستاذة وطلابهم. فالقول الصريح هو الاعتقاد بالإمامة «أصل مِن أُصول الدِّين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، مهما عظموا وكبروا، بل يجب النَّظر فيها

كما يجب النَّظر في التَّوحيد والنُّبوة»[٥]. فهل زاد الحيدري على هذا، ومعلوم أن ناقص الإيمان غير مؤمن، ومعادلتها بالتَّوحيد والنُّبوة يعني مَن لا يقرها غير مؤمن بل وغير مسلم. فما فعله الحيدري نطق بهذا الكلام المكتوب في الدَّفاتر ويتداول ويُعتقد بها، فالمفروض مِن الذين لا يقرون تكفير المذاهب الأُخر يثورون على هذه النُّصوص وليس على الحيدري، وهذا ما يدعو هو له، أي يطلب فحص النُّصوص ولا يحملونه وزرها لأنه نطق بها، وليس بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب مِن اختلاف.

هنا لا بد مِن ملاحظة، أنَّ المذاهبَ الإسلاميَّة كافة تبنت مقولة «الفرقة النَّاجِيَّة»، أي هي على الحقِّ وغيرها على الباطل، ولَمن يُراجع كتب الملل والنِّحل، لكلِّ مذهب، أو كتب الأحاديث سيجد ذلك واضحاً. فمثل غيره تبنى المذهب الشيعي الإمامي تلك المقولة، عند نقله لحديث الافتراق، جاء ذلك برواية محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ)، وهو أحد أبرز رواة الحديث لدى الإماميَّة: «إن اليهود تفرقوا من بعد موسى (ع) على إحدى وسبعين فرقة، منها فرقة في الجنَّة وسبعون في النَّار، وتفرقت النّصارى بعد عيسى (ع) إلى اثنتين وسبعين فرقة، منها فرقة في الجنّة وإحدى وسبعون في النّار، وتفرقت هذه الأمة بعد نبيها (ص) على ثلاث وسبعين فرقة اثنتان منها وسبعون فرقة في النّار، وفرقة في الجنّة، ومن الثلاث وسبعين فرقة، ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا، اثنتان عشرة فرقة منها في النّار وفرقة في الجنّة، وستون فرقة من سائر النّاس في النّار»[٦]، والناجية هي الفرقة الإمامية. على هذا أساس القول بالفرقة النَّاجيَّة، وبقية المسلمين خارج هذه الفرقة، يأتي التَّكفير، مباشراً أو ضمناً.

على ما تقدم مما صرح به الحيدري في برنامج «المراجعة» (الحوار بين الدِّين والعلمانيَّة)، صدرت بيانات استنكار ضده، تصدرها آية الله محسن حبيب أراكي، المقرب مِن الولي الفقيه علي خامنئي، وكان رئيس المحاكم الثَّوريَّة بعبادان وخرمشر ومحافظة خوزستان (١٩٨١-١٩٨٤م)، وكان عمره ستاً وعشرين سنة حينها، ثم ممثلاً للخميني في منطقة دزفول، وممثلاً للولي الفقيه في «فيلق بدر» التابع لـ«المجلس الأعلى للثورة الإسلاميَّة في العراق» لسنوات طويلة، وعضواً في مجلس خبراء القيادة، وممثل الولي الفقيه ببريطانيا، وعضو المجلس الأعلى لشورى الحوزة العلمية، ورئيس المجمع العالمي للتقريب بين المذهب الإسلاميَّة،[٧] وبصفته الأخيرة وجد أن ما صرح به كمال الحيدري يتعارض مع هذا المجلس تماماً.

جاء في بيان الأراكي ضد الحيدري، وهو على ما يبدو يمثل رأي الولي الفقيه نفسه، وفق ما عرفنا عن الأراكي من قربٍ للخامنئي، ما ملخصه: إنه مبتدع كذاب، مفترٍ على الإسلام والمسلمين، يكذب على علماء مذهب أهل البيت، إنه فاسق دجال، انزلق في مصيدة الاستخبارات الاستكبارية، صهيوني غربي يدعم المؤامرة على فلسطين، محسوب على الوهابيَّة، الواجب على الشباب المؤمن عزله وتوهينه[٨].

كذلك تناول بيان جماعة المدرسين في الحوزة العلميَّة بقمّ آية الحيدري، ونسب له الكذب والافتراء، وملخص البيان الذي وقعه محمد يزدي رئيس المجلس الأعلى لجماعة العلماء المدرسين: يدلي بتصريحات باطلة عن الإسلام والمذهب الشِّيعي، ليس لديه الانضباط والمثابرة في دراسته، صاحب تحليلات واستنباطات متناقضة، تحول إلى مغارة من الشّكوك، نسب إلى العلماء السابقين وعممه على الأحياء، مثير للفتنة عشية المولد النَّبوي، منحرف وضال[٩].

---

(٥) الشيخ محمد رضا المظفر، **عقائد الإماميَّة**، (بيروت: دار المرتضى، ٢٠٠٥م)، ص ٥٩.

(٦) محمد بن يعقوب الكليني، **الفروع من الكافي**، (بيروت: دار التَّعارف، ١٤٠١هـ)، ٨: ٢٢٤، الحديث رقم (٨٣٧).

(٧) الموقع الرسمي لآية الله محسن حبيب أراكي.

(٨) وكالة أنباء الحوزة، «بيان آية الله الأراكي في رد تصريحات السيد كمال الحيدري في تكفير المسلمين»، (٢٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://ar.hawzahnews.com/news/361683

(٩) وكالة أنباء الحوزة، «جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم تعلن عن رأيها بالسيد كمال الحيدري»، (٢٩،أكتوبر،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://ar.hawzahnews.com/news/361745

أصدر مِن جانبه محسن الحيدري عضو مجلس خبراء القيادة في «الجمهوريَّة الإسلاميَّة في إيران» بياناً تناول كمال الحيدري، وملخصه الآتي: مُضعف لطاقات الأُمة الإسلاميَّة ومشتت لأتباع المذاهب الإسلاميَّة، شخص مشبوه، كلامه من مصاديق الكذب الواضح والافتراء السَّافر، يخدم الصهيونيَّة والوهابيَّة، مؤجج نيران الفتنة(١٠).

رداً على بيان الأراكي والبيانات الأُخر التي نالت مِن آية الله كمال الحيدري، أصدر مجموعة ممَن عَرفوا أنفسهم بالحداثيين، بياناً يستنكرون فيه ممارسة الأراكي وفقهاء الحوزة بقمَّ، ولغة التكفير التي تصاعدت ضد الحيدري، حتى أطلقوا على فقهاء تلك الحوزة بـ «شرطة الحوزة»، والجماعة هم: محمد جواد أكبرين، عبدالعلي بازرگان، محمد برقعي، رضا بهشتي معز، سروش دباغ، عبدالكريم سروش، رضا عليجاني، حسين كمالي، محسن كماليان، داريوش محمدپور، محمد مهدي مجاهدي، ياسر ميردامادي، مهدي ممكن، صديقه وسمقي، حسن يوسفي اشكوري. جاء في بيانهم الاستنكاري ما ملخصه: تفاقم وتصاعد موجة جديدة تبناه الأراكي ضد الحيدري. الحيدري نفسه لم يؤمن بالكفر الباطني لمن لا يؤمن بالإمامة. دعا أعلام الشِّيعة الإماميَّة إلى إعادة النظر في المباني الفقهيَّة والكلاميَّة، خصوصاً بما يتعلق بالتَّعامل مع المذاهب الإسلاميَّة. دعا الحيدري إلى الاقتداء بوصايا القرآن الكريم. المفارقة أنهم استخدموا أسلوب التَّكفير لإثبات أن الفقه الشِّيعي ليس تكفيرياً. كيف لفقهاء الشِّيعة الإماميَّة رفع شعار التقريب مع السُّنَّة، والحوار مع الأديان الأُخر وحتى الملحدين، في الوقت الذي فيه لا يستطيع فقيه شيعي التحدث إلى فقيه آخر إلا بلغة التَّكفير والتضَّليل. سبق لحوزة قُمّ أن هاجمت آية الله محمد حسين فضل الله، وما يحصل مع الحيدري لن يكون الأخير. طلب الموقعون على البيان من الفقهاء الشِّيعة المناهضين للتكفير على الرَّأي، إلى عدم السُّكوت في وجه هذه الموجة التَّكفيريَّة (الأربعاء، ٢٨ أكتوبر، ٢٠٢٠م)(١١).

أقول: بدلاً مِن هذه الضَّجة ضد آية الله كمال الحيدري، ولغة الإقصاء والتّهديد، كان للفقهاء الذي أثاروها أن يقفوا على ما وقف عليه الحيدري، بأن الرِّوايات، أو النقل، ما زال عائقاً أمام التقريب بين المذاهب، وأن لغة المجاملة، على طريقة «إخوان شيعة وسُنَّة»، لم تصمد كثيراً أمام الكم الهائل مِن الفتاوى التي تضمنتها رسائل الفقهاء وكتبهم المعتمدة، على أنَّ تلك الكُتب تُدرس في الحوزات الدِّينيَّة، وبينها الحوزة التي نقم فقهاؤها على الحيدري، وكان عليهم مِن أجل إنجاح التَّقريب أن يدعوا إلى إزالة التكفير مِن مذهبهم والمذهب الآخر أيضاً، كان يمكن أيضاً أن يُفهم قصد الحيدري مِن إثارة هذا الموضوع خصوصاً، لأنه واجه سؤالاً عن التَّقريب بين المذاهب، الذي تتبناه إيران، ورئيسه السَّابق محسن أراكي قد أخرج الحيدري مِن أهل العلم وحرض ما سماهم بـ«الشَّباب المؤمن» ضده، وهذا يؤخذ على درجة مِن التَّكفير إلى القتل.

كان من المفروض من فقهاء الحوزة بقمّ، وكل الفقهاء الغاضبين مِن الحيدري، أن يعودوا إلى كتب الفقهاء، والتي رجع إليها الحيدري، ليردوا عليه بها، إذا كان الرَّجل قد اختلق ما لم يقله فقهاء المذهب، لا أن يتهموه بالكذب والافتراء، وهو لم ينطق بنص إذا لم يقرأه في مصدره أمام الجمهور.

ما دأب عليه الحيدري هو تقديم التَّحول الذي شهده في حياته، وتوصل إليه عبر تجربته، فهو مثل غيره مِن اللاطائفيين ينظرون إلى واقع الحال البائس، مِن النزاع المذهبي، وليس في البحث ما يُستر، وما يُجامل عليه، فنوايا التقريب بين المذاهب

---

(١٠) وكالة أنباء الحوزة، «بيان عضو مجلس خبراء القيادة حول استنكار المواقف التكفيرية للسيد كمال الحيدري»، (٢٣، أكتوبر،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م، - https://ar.hawzahnews.com/news/361707

(١١) وصلني البيان من أحد الموقعين بشكل مباشر، ويُمكن الاطلاع على الرابط التالي لمزيد من التفاصيل:
شفق نيوز، «بعد حادثة الحيدري.. ١٥ مفكرًا دينيًا يحذرون من «التكفير الديني» في حوزة «قم»»، (٣٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في ١٤، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://shafaq.com/ar/سياسة/بعد-حادثة-الحيدري-١٥-مفكر-ا-ديني-ا-يحذرون-من-التكفير-الديني-في-حوزة-قم

لا تكفي، والكتب التي تحتوي على فتاوى التَّكفير تتجدد طباعتها باستمرار وتُدرس، ليس لأهل الاختصاص بل لعامة النَّاس. غير أنَّ الاعتراض العنيف، حتى درجة التكفير، كان متوقعاً ضد الحيدري، فهو يبحث وسط ركام مِن المسائل التي كلّ واحدة منها تكفي لإذكاء طائفية.

أقول: لو لم يمزج التدين بالتَّاريخ، كان يمكن لتلك الآراء، ومن مختلف المذاهب أن تبقى حبيسة الدفاتر، لكنَّ ما يحدث، وخصوصاً في المسألة الطَّائفية، إنه التَّاريخ نفسه، فالأتباع يعيشون حوادث العصور الخوالي، ولم ينتبهوا إلى العصر الذي هم فيه، وتلك الفتاوى في التَّكفير تمتد مِن التَّاريخ إلى الحاضر. ما يواجهه آية الله كمال الحيدري، وغيره وهم ليسوا قليلين، يعتبر ضريبة المعركة مِن أجل التجديد والتَّنوير. تبقى إشارة مهمة، أنَّ آية الله الحيدري لم يكن الأول الذي طرح هذا النَّقد، وإن كان كان هو الأوسع والأكثر انتشاراً، نجده عند آخرين مِن فقهاء الشِّيعة الإماميَّة مثل آية الله أبي الفضل البرقعي القمي (تـ ١٩٩٢)، وكان قريباً مِن شريعتمداري والخميني، وقد سُجن في سجون الثَّورة، بعد اعتراضه على ولاية الفقيه، وكان يرى، هو وتلاميذه، الرُّجوع للقرآن بدل الرِّوايات المختلف عليها، جاء ذلك واضحاً في كتابه «سوانح الأيام»(ذكرياته)، مثلما مرَّ بنا.